

العوامل المؤثرة على تضيق فجوة التوقعات في التدقيق: وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين في الأردن

عبدالرزاق محمد الفرح

جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الاردنية الهاشمية

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل التي تساعد على تضيق فجوة التوقعات في التدقيق من وجهة نظر كل من مدققي الحسابات والمستثمرين في الأردن. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة ومن ثم توزيعها على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين والمساهمين. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي، واختبار (ت) للعينة الواحدة والعينات المستقلة.

توصلت الدراسة إلى أن تثقيف مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات وتطوير معايير التدقيق لتواكب متطلبات المجتمعات ورفع الأداء وتعزيز كفاءة ومهارة مدققي الحسابات وتعزيز استقلاليتهم تلعب دورا كبيرا في تضيق فجوة التوقعات من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين. هذا وتوصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات والمساهمين حيال إسهام عملية تثقيف المساهمين وحيال إسهام عملية تعزيز أداء مدققي الحسابات في تضيق فجوة التوقعات، بينما لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آرائهم حيال إسهام عملية تطوير معايير التدقيق الدولية في تضيق فجوة التوقعات. اعتمادا على هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة هامة من التوصيات التي تساهم في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق.

الكلمات المفتاحية: تضيق فجوة التوقعات، مدققي الحسابات الخارجيين، مستخدمي القوائم المالية، المستثمرين.

Factors that Narrow the expectations gap in auditing: Perspectives of Auditors and Investors in Jordan

Abdel Razaq Al-Farah

Al Balqa Applied University, Jordan- Al Salt

Abstract

This research aims to identify the factors that contribute to narrow the expectations gap in auditing from the perspectives of both auditors and investors in Jordan. To achieve these objectives, a questionnaire was developed and distributed to a sample of Jordanian external auditors and Investors. Descriptive statistics, one sample T- test, and two independent samples T- test were used.

The study concludes that educating the users of financial statements about auditors, duties and responsibilities, developing auditing standards, and enhancing the performance and the skills of auditors, as well as the promoting independence plays a major role in narrowing the audit expectations gap from the perspective of auditors and investors. It also shows that there are significant differences between auditors and investors regarding the contribution of the shareholders education process and enhancing the performance of auditors in narrowing the expectations gap, while there are no significant differences between their views about the contribution of Auditing Standards development in narrowing the gap. Based on those results, this study comes out with a set of important recommendations that contribute to narrow the expectations gap.

Key words: narrowing expectations gap, external auditors, financial statements users, investors.

مقدمة

لقد تعرضت مهنة تدقيق الحسابات في السنوات الأخيرة إلى العديد من الدعاوي القضائية والاتهامات. حيث وصلت هذه المشاكل إلى مستوى لم يسبق له مثيل وذلك لفشل العديد من الشركات الكبيرة في العديد من الدول مثل شركة الاتصالات (WorldCom) وشركة الطاقة العملاق (Enron) (Porter and Gowth'orpe, 2004). يرى (Porter, 1993) إن الارتفاع في عدد الانتقادات والقضايا الموجهة ضد المدققين يعود إلى فشل المدققين في مقابلة توقعات المجتمع والذي بدوره يضعف الثقة في مهنة التدقيق. هذا ويرى (Limperg, 1932 cited in Porter et al. 2005, p.197) أن الثقة بالمدققين تمثل نبض تلك المهنة وبالتالي فاهتزاز الثقة بهم سيؤثر سلباً على مهنة التدقيق لأنها ستصبح عديمة الفائدة.

عندما يتعرض المساهمون في إحدى الشركات إلى خسائر فادحة نتيجة للغش أو الفشل، ترتفع الأصوات مناديه أين مدقق الحسابات وعندها توجه أصابع اللوم والاتهام صوب المدقق، وذلك لوجود اعتقاد مشترك أن ذوي المصالح لدى الشركة (المستثمرين، العملاء، الموردين، الدائنين وغيرهم) يجب أن يكونوا قادرين على الاعتماد على القوائم المالية المدققة كضمان ضد الإعسار ونجاح الأعمال وجدواها. ونتيجة لما سبق يرى البعض أن المدقق يجب أن يحاسب على الفشل والإعسار والخسائر في حال وقوع الشركة في مشاكل وصعوبات مالية حادة دون أن يسبق ذلك أية إشارة أو تحذير من مدقق الحسابات (Godsell, 1992).

على نفس الصعيد أكد (Almer and Brody, 2002) أن إفلاس وفشل الشركات يفسر على أنه فشل في عملية التدقيق بالرغم من العناية المهنية التي يبذلها المدقق. إن مدقق الحسابات يلتزم بمعايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً أثناء تأديته لواجباته ومهامه إلا أن البعض يعتبره مهملاً بسبب عدم قدرته على منع المخاطر التي يتعرض لها مستخدمو القوائم المالية.

بالاستناد إلى ما سبق يتبين أن طبيعة وأهداف التدقيق قد ينظر إليها بشكل مختلف من قبل مستخدمي القوائم المالية، وهذا الفهم هو ما يعرف باسم فجوة التوقعات في التدقيق. إن فجوة التوقعات في التدقيق من القضايا المهمة التي يجب أن يتم تضييقها بشكل كبير لانه وكما أشار الباحثون ليس بالإمكان التخلص منها وذلك كون التدقيق ممارسة اجتماعية يتعرض وباستمرار لمعاني التحول والتفاوض والتغير. حيث أن مهنة التدقيق في الأردن تعاني من وجود فجوة التوقعات (حجير، 2001 والذنيبات، 2003)، وإن وجود هذه الفجوة يعمل على إحداث الضرر البالغ لمهنة تدقيق الحسابات، فكلما توسعت الفجوة كلما انخفضت مصداقية هذه المهنة، مما ينعكس سلباً على ثقة الجمهور بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات، وهذا بالتالي سيؤثر على سوق رأس المال وعلى الاقتصاد ككل ومن ثم على الاستقرار السياسي.

ستقوم هذه الدراسة بمحاولة التعرف على العوامل المؤثرة في تضييق فجوة التوقعات من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين في الأردن.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:
ما العوامل التي تساهم في تضييق فجوة التوقعات من وجهة نظر كل من مدقي الحسابات الخارجيين والمستثمرين في الأردن؟

أهداف الدراسة

- إن الهدف الرئيس للدراسة هو محاولة التعرف على العوامل التي تساعد على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق من وجهة نظر كل من مدقي الحسابات والمستثمرين، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:
- 1 - دراسة وتحليل مدى تأثير توعية المستثمرين بأدوار وواجبات ومسؤوليات مدقي الحسابات على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.
 - 2 - دراسة وتحليل مدى تأثير تطوير معايير التدقيق على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.
 - 3 - دراسة وتحليل مدى تأثير تحسين أداء مدقق الحسابات واستقلاليتها على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي يلعبه مدقق الحسابات في الاقتصاد الوطني. إن الهدف من مهنة التدقيق هو منح المصدقية للتقارير المالية التي تصدرها الإدارة. وبما أن القوائم المالية المدققة تعتبر الرافد الأول والرئيسي لمتخذي القرارات الاقتصادية والاستثمارية المتعلقة بالشركات، لهذا فمصدقية القوائم المالية تتناسب طردياً مع تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

إن مسلسل انهيار الشركات العملاقة في الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم سلط الضوء من جديد على فجوة التوقعات في التدقيق، حيث إن مهنة التدقيق وهي تتعرض الآن للانتقادات اللاذعة لم تكن في موقف اضعف من الذي تمر به هذه الأيام (Eden et al., 2003).

لقد كانت الشركات في الأردن كمثيلاتها من دول العالم عرضة لحالات الانهيار والفسل المالي. ومن أشهر تلك الحالات انهيار بنك البتراء ثاني أكبر بنك في الأردن بعد البنك العربي في العام 1990، وانهيار شركة Global Business أو ما يعرف بقضية التسهيلات المصرفية في العام 2002 (Ayyoub, 2002)، وكذلك

قضية بنك فيلادلفيا في بدايات العام 2002. أن الانهيارات أنفة الذكر نتج عنها خسائر تقدر بمئات الملايين من الدولارات وبالتالي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد بشكل عام وتأثيرات جانبية على كل من الاستثمارات الأجنبية وعلى حوكمة الشركات في الأردن (Al-Farah, 2007). إن هذه الانهيارات وضعت مهنة تدقيق الحسابات في الأردن في دائرة الضوء وأثارت سؤالاً حول المصداقية التي تمنحها للتقارير المالية. وفي هذا الإطار تأتي أهمية هذه الدراسة لمحاولة التعرف على العوامل التي تساعد على تضيق فجوة التوقعات في التدقيق وبالتالي رآب الصدع الحاصل ما بين جمهور مستخدمي القوائم المالية وبين مدققي الحسابات، وذلك حتى تعاد المصداقية للتقارير المالية مما يعزز سوق رأس المال الأردني ويعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

مبررات الدراسة

إن المبرر الرئيسي لإجراء هذه الدراسة في الأردن هو نتائج الدراسات التي أجريت في الأردن حول فجوة التوقعات في التدقيق والتي اثبت وجود فجوة في التوقعات ما بين كل من مستخدمي القوائم المالية وما بين المدققين في الأردن. حيث بينت دراسة (حجير، 2001) أن هناك فجوة توقعات بين مدققي الحسابات وبين مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين وذلك من وجهة نظر المستثمرين في الأردن. حيث عزا وجود هذه الفجوة إلى كل من التوقعات غير المعقولة من قبل المستثمرين وكذلك إلى مستوى الأداء المهني لمدقق الحسابات وكفاءته. من جانب آخر بينت دراسة (ذنيبات، 2003) أن هناك دلائل على وجود ما يسمى بفجوة الجهل والتي تتعلق بالتوقعات غير المعقولة من قبل مستخدمي القوائم المالية، وفجوة الأداء التي تتعلق في أداء المدققين والعجز في معايير التدقيق الحالية. بناء على ما سبق تحاول هذه الدراسة معرفة العوامل التي قد تساعد على تضيق فجوة التوقعات من وجهة نظر كل من طرفي الفجوة: المدققين والمستثمرين.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ. تعريف فجوة التوقعات في التدقيق وعناصرها

لقد ظهرت العديد من التعاريف لفجوة التوقعات في التدقيق. فقد عرفها (Liggio, 1974) بأنها الفرق بين مستويات أداء المدقق المتوقع كما يتصوره المدقق من جهة وكما يتصوره مستخدمو القوائم المالية من جهة أخرى. وفي عام 1978 صدر تقرير لجنة كوهين (The Cohen Commission, 1978) حيث تم توسيع نطاق التعريف لفجوة التوقعات حيث عرفت على أنها الفجوة بين احتياجات وتوقعات مستخدمي القوائم المالية وبين ما يمكن ويجب أن يقدمه المدقق بشكل معقول. أما معهد مدققي الحسابات الكندي (CICA, 1988) فقد أوضح أن عناصر الفجوة تتكون من: التوقعات غير المعقولة من قبل مستخدمي القوائم المالية، والتشريعات غير الكافية لمعايير المحاسبة والتدقيق الدوليين، والأداء غير الكافي للمدققين.

كذلك قدم الباحثون تعريفات عامة لمصطلح فجوة التوقعات في التدقيق فقد بينت (Porter, 1993) أن التعاريف التي قدمها كل من (Liggio, 1974) ولجنة كوهين بخصوص فجوة التوقعات كانت ضيقة للغاية لأنها لم تتطرق إلى ضعف أداء مدققي الحسابات دون المستوى المطلوب، واقترحت أن يتم تسميتها بفجوة التوقعات في الأداء في التدقيق : وهي الفجوة بين ما يتوقعه جمهور مستخدمي القوائم المالية من المدققين وبين أداء المدقق الحقيقي. لقد قسمت فجوة التوقعات حسب (Porter, 1993) إلى قسمين رئيسيين هما أولاً: فجوة المعقولة (reasonableness gap) وهي المرتبطة بفجوة الجهل (الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المدقق أن ينجزه وبين ما يستطيع المدقق أن يقدمه إلى حد معقول، والأداء المعقول يعنى أن عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق تصمم بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن البيانات المالية إذا أخذت ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء حدث ذلك نتيجة احتيال أو خطأ نظراً لاعتماد عملية التدقيق على الفحص الاختباري والعينات، حيث لا يتحمل المدقق مسؤولية منع الاحتيال أو الخطأ ما دام قد قام بممارسة العناية المهنية المعقولة المطلوبة منه. وحيث أن عملية التدقيق الخارجي تقوم أساساً على الفحص الاختباري الذي يعتمد على العينات فلا يمكن إطلاقاً اكتشاف كافة الأمور التي قد تعرض الشركة إلى مشاكل مالية)، ثانياً: فجوة الأداء (performance gap) التي تعود إلى عجز في معايير التدقيق وضعف في أداء المدققين وتتمثل في الفجوة أو الفرق بين ما يتوقع المجتمع انجازه بصورة معقولة من المدققين وبين الأداء الفعلي للمدققين. بعد ذلك قسمت فجوة الأداء إلى قسمين وهما العجز في المعايير (deficient standards) وهي الفرق بين واجبات المدقق التي يتوقعها المجتمع بشكل معقول وبين واجبات المدقق كما هي معرفة بالقانون والإصدارات المهنية، والعجز في الأداء (deficient performance) وهي الفجوة بين معايير الأداء المتوقعة كما يتصورها ويدركها المجتمع وفقاً للمهام والواجبات الحالية للمدققين المحددة بواسطة القوانين والمعايير والإصدارات المهنية.

من جانب آخر فقد عرفت فجوة التوقعات من قبل (Monroe and Woodliff, 1993) على أنها الفرق في المعتقدات بين المدققين وجمهور مستخدمي القوائم المالية حول الواجبات والمسؤوليات المنوطة بمدقق الحسابات وحول المضمون والرسالة التي يحملها تقرير المدقق. أما (Jennings et al., 1993) فعرّفوها على أنها الفرق بين ما يتوقعه الجمهور من مهنة التدقيق وبين ما تستطيع مهنة التدقيق تقديمه في الواقع. هذا وعرّفها (Humphery, 1997) على أنها حالة الشعور بأن مدققي الحسابات يعملون بطريقة تتعارض مع اعتقادات وريغبات مستخدمي القوائم المالية.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن تعريف فجوة التوقعات تتمحور حول ثلاثة عوامل مشتركة وهي أداء المدقق المتوقع والواجبات المتوقعة من المدقق وقلة المعرفة لدى الجمهور بوظائف التدقيق.

ب. وجهات النظر المختلفة حول فجوة التوقعات في التدقيق وطرق تضييقها

لقد ظهر العديد من الأسباب لوجود فجوة التوقعات في التدقيق على مر السنين، حيث يرى (Ticker, 1982) أن سبب فجوة التوقعات يعود إلى التأخر الطبيعي لدى مهنة التدقيق في تحديد والاستجابة باستمرار للتغير في بيئة التدقيق وإلى التطور والتوسع في توقعات جمهور مستخدمي القوائم المالية. من جانب آخر فقد بين (Gaa, 1991) أن فجوة التوقعات كانت كنتيجة رئيسية للعبة سياسية بين المدققين وبين جميع مستخدمي القوائم المالية. وقد أيد هذا الرأي (Sikka et al., 1998) حيث أكدوا بأن التدقيق كمارسة اجتماعية يتعرض وباستمرار لمعاني التحول لان السياق الاجتماعي للتدقيق يتغير باستمرار من خلال التفاعل والتفاوض وبالتالي فإن وجهة النظر هذه تشير إلى أن فجوة التوقعات سوف تستمر في الوجود.

ومن جانب آخر فقد بين (Humphrey et al., 1992; Sikka et al., 1992) أن سبب وجود فجوة التوقعات يعود للتناقضات في نظام التدقيق ذاتي التنظيم مع الحد الأدنى من التدخل الحكومي. ويشير بعض الباحثين مثل (Power, 1994) أن فشل وانهيار الشركات كان احد أسباب ظهور فجوة التوقعات في التدقيق، حيث أن هذا الفشل كان يعتبر على انه فشل في التدقيق ويرافق هذه الانهيارات تفحص لادوار المدققين وفي بعض حالات الانهيار ترفع الدعاوي على المدققين على أساس أنهم قاموا بمهمة التدقيق دون بذل العناية المهنية وبإهمال. ويرى (Dewing and Russell, 2002) أن إعادة تفحص ادوار المدققين تزداد حدته عندما تنهار بعض الشركات بعد وقت قصير من إعطاء المدققين تقريراً غير متحفظ على بياناتها المالية.

ومن الأسباب الأخرى التي تعزى إليها فجوة التوقعات في التدقيق هي التوقعات غير المعقولة وسوء الفهم من قبل جمهور مستخدمي القوائم المالية لوظائف التدقيق (Boyd et al., 2001) وقد أيد وجهة النظر هذه دراسة (Porter and Gowthorpe, 2004) التي بينت أن التوقعات غير المعقولة للجمهور تشكل ما نسبته 50% من أسباب فجوة التوقعات في الأداء في بريطانيا. كما أيد ما سبق أعلاه (Humphrey et al., 1992) حيث وجدوا أن من أهم أسباب فجوة التوقعات في التدقيق هو سوء فهم وظائف التدقيق من قبل الجمهور.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن فجوة التوقعات في التدقيق تعود إلى عدة عوامل والتي يكون القاسم المشترك فيها المدققين والمستخدمين للتقارير المالية. حيث تعتبر كنتيجة مباشرة إلى عجز مهنة التدقيق إلى الاستجابة بشكل ملائم إلى القضايا الجديدة التي تنشأ من التغير في بيئة التدقيق كرفض المدققين تحمل مسؤولية اكتشاف الغش. ومن الجانب الآخر تعود الفجوة إلى سوء الفهم أو قلة المعرفة لدى الجمهور بوظائف التدقيق مما ينتج عنه التوقعات غير المعقولة.

أما فيما يتعلق بتضيق فجوة التوقعات في التدقيق فقد ظهرت العديد من الاقتراحات من بينها تثقيف جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات. وفي هذا المجال فقد أثبتت العديد من الدراسات جدوى وفعالية التعليم في تضيق فجوة التوقعات (Epstein & Geiger, 1994; Fadzly & Ahmad, 2004; Monroe & Woodliff, 1993; Pierce & Kilcommins, 1996). وفي محاولة مهنة التدقيق لتضيق الفجوة فقد تم تعديل تقرير مدقق الحسابات وإعادة صياغته ليوضح ما يمكن توقعه من مدقق الحسابات. وفي هذا الإطار فإنه وبموجب معيار التدقيق الأمريكي (SAS 58) ومعيار التدقيق الدولي (ISA 700) فإنه تم إضافة فقرة توضيحية في تقرير مدقق الحسابات والتي تميز بكل وضوح بين مسؤولية الإدارة ومسؤولية المدقق فيما يتعلق بالقوائم المالية حيث تنص بصريح العبارة أن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية بينما مسؤولية المدقق هو إبداء رأي حول تلك القوائم المالية. كذلك فإن تقرير المدقق يعطي تأكيدا معقولاً أن القوائم المالية تخلو من الأخطاء الجوهرية.

وحول تضيق الفجوة فيما يتعلق باكتشاف الأخطاء والغش أشار (Guy & Sullivan, 1988) أن كلاً من معيار التدقيق الأمريكي (SAS 53) ومعيار التدقيق الدولي (ISA 240) أوضحت مسؤولية المدقق حول اكتشاف الأخطاء والغش، وفي هذا الجانب تتطلب المعايير أعلاه من مدققي الحسابات أن يقوموا بتقييم مخاطر العميل ومن ثم تصميم عملية التدقيق بشكل يعطي تأكيداً معقولاً حول اكتشاف الخطأ والغش.

وحول مدى مساهمة تعديل تقرير مدقق الحسابات في العمل على تضيق فجوة التوقعات فقد أوضح (Schelluch, 1996) أن الإضافات في محتوى تقرير مدقق الحسابات المعدل أثبتت فعاليتها في العمل على تضيق الفجوة بين المدققين والمستخدمين فيما يتعلق بوجهات النظر المختلفة حول مسؤوليات مدقق الحسابات.

وحول مساهمة مهنة التدقيق في تضيق فجوة التوقعات فإن (Sweeney, 1997) انتقد مهنة التدقيق لأنها لم تقم بعمل أي تغيير على طبيعة عملية التدقيق لمقابلة توقعات المستخدمين للتقارير المالية وإنما اكتفت من أجل تضيق الفجوة بمحاولة تثقيف جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات ووظائف مدققي الحسابات الحاليين، وأضاف أنه لتضيق فجوة التوقعات يجب أن يكون هناك تغيير في طبيعة عملية التدقيق بالإضافة لتثقيف المستخدمين.

ج. الدراسات السابقة

لقد أجريت العديد من الدراسات حول فجوة التوقعات في التدقيق وأظهرت نتائج هذه الدراسات إلى وجود فجوة توقعات في التدقيق في كل من في أمريكا (Epstein & Geiger, 1994; McEnroe & Martens, 2001)، وفي بريطانيا (Humphrey et al., 1993)، وفي أيرلندا (Robinson & Lyttle, 1991)، وفي

استراليا (Gloek & De Jager, 1994) وفي جنوب أفريقيا (Monroe & Woodliff, 1993; Schelluch, 1996) وفي سنغافورة (Best, Buckby, & Tan, 2001)، وفي ماليزيا (Adeyemi & Uadiale, 2004)، وفي الصين (Lin & Chen, 2004) وفي نيجيريا (Fadzly & Ahmad, 2004) وكذلك في الدول العربية مثل الأردن ومصر والسعودية ولبنان (2011).

في دراسة عن فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين أشار (حجير، 2001) إلى وجود فجوة توقعات بين مدققي الحسابات وبين مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين في الأردن. أما عن أهم أسباب فجوة التوقعات فقد حل مستوى الأداء المهني للمدقق وكفاءته بنسبة 25.13%، إهمال المدقق في القيام بواجباته المهنية 22.81%، استقلالية المدقق وحياده 18.42%، مستوى الإفصاح من قبل المدقق 16.89%. التوقعات غير المعقولة من قبل المستثمرين 16.76%. أما دراسة (ذنيبات، 2003) حول بنية فجوة التوقعات وطبيعتها وأسبابها من وجهة نظر كل من مدققي الحسابات والمدراء الماليين والإداريين في الشركات المساهمة الأردنية فأشارت إلى وجود ثلاثة أقسام رئيسية لفجوة التوقعات وهي فجوة الجهل، وفجوة العجز في المعايير، وفجوة الأداء. أما عن أسباب هذه الفجوة في البيئة الأردنية فقد أشار الباحث إلى مجموعة من الأسباب منها الجهل بطبيعة التدقيق ودور المدقق وواجباته ومسؤولياته، والعجز في أداء المدققين لواجباتهم، وعدم قدرة التنظيمات المهنية المنظمة لمهنة التدقيق على تنظيم وتطوير المهنة بما يتماشى ورغبات المجتمع.

في مصر أظهرت نتائج دراسة (Dixon, Woodhead and Sohlman, 2006) أن هناك أدلة على وجود فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في مجالات مسؤولية مدقق الحسابات عن منع الغش، ومسك وحفظ السجلات والدفاتر المحاسبية، وحكم المدقق المهني في اختيارات التدقيق. خرجت هذه الدراسة بعدة توصيات للمساهمة بتضييق فجوة التوقعات وتحسين عملية صنع القرار من قبل المستخدمين للبيانات المالية حيث أيدت عملية اعتماد تقرير المدققين المطول، والتوسع في إطار تدقيق الحسابات، والعمل على تعزيز استقامة مدقق الحسابات، وأخيرا توعية مستخدمي القوائم المالية حول طبيعة ووظائف مدقق الحسابات.

وفي السعودية فقد أشارت دراسة (Haniffa and Hudaib, 2007) حول أنواع ”فجوة التوقعات في التدقيق“ وعلى وجه التحديد، فإنها درست ما إذا كان قطاع الأعمال والبيئة الاجتماعية يؤثران على إدراك أداء التدقيق بالنسبة إلى المستخدمين والمدققين. كشفت هذه الدراسة عن وجود ’فجوة الأداء‘ فيما يتعلق بدور مدقق الحسابات حسب ما هو وارد في التشريعات القانونية وبين ما يمكن أن تكون مقبولة إلى حد معقول من المدققين في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ذلك توصلت هذه الدراسة إلى أن ”فجوة

الأداء“ تنشأ عن أربعة عوامل في بيئة ممارسة التدقيق وهي سياسة الترخيص، وعملية التوظيف، والهيكل السياسي والقانوني، والقيم الاجتماعية السائدة، حيث أظهرت نتائج المقابلات عن وجود تأثير للأوضاع المؤسسية والثقافية على فجوة التوقعات في التدقيق، وأشارت إلى أن إدراج مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعد الأخلاق والسلوك في معايير التدقيق من شأنه أن يساعد على التقليل من فجوة التوقعات التي توجد في المملكة العربية السعودية.

وفي لبنان أشار (Sidani, 2007) إلى وجود فجوة التوقعات في التدقيق في البيئة اللبنانية وعلى الأخص فجوة اللامعقولية، حيث ظهر أن هناك فروقاً بين مدى استيعاب مدققي الحسابات لأعمال التدقيق وبين مدى إدراك غير المدققين لأعمال المدققين. وخاصة فيما يتعلق بدور المدقق في اكتشاف الغش في القوائم المالية.

في أمريكا أشار (McEnroe, 2001) إلى وجود فجوة التوقعات حول مسؤوليات المدققين ما بين المدققين والمستثمرين. هذا وأوضحت الدراسة أن الفجوة تتركز حول اكتشاف الغش والرقابة الداخلية، والأعمال غير القانونية.

وفي دراسة حول وجود فجوة التوقعات في بريطانيا فقد قام (Humphrey et al., 1993) بتوزيع استبانة على كل من المدققين، والمدراء الماليين، والمحللين الماليين، والصحفيين، ومدراء الائتمان في البنوك. بينت نتائج الدراسة إلى وجود فجوة حول طبيعة مهام مدقق الحسابات، ومدى الإدراك لأداء مدقق الحسابات. وكشف الباحثون أن فجوة التوقعات تتمركز حول اكتشاف الغش، ومسؤولية المدقق اتجاه الطرف الثالث، وحول استقلالية المدقق.

كذلك بينت الدراسات وجود فجوة توقعات في التدقيق في كل من استراليا ونيوزلندا. ففي استراليا أظهرت دراسة (Low, 1980) أن هناك فجوة ما بين المدققين وغير المدققين حول مدى مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والأخطاء، والأعمال غير القانونية. أما في نيوزلندا فقد قامت (Porter, 1993) بدراسة حول وجود فجوة توقعات ما بين المدققين من جانب وكل من مدراء الشركات العامة، و المحللين الماليين، والأكاديميين، والمحامين، وبين الصحفيين من جانب آخر. أظهرت الدراسة وجود فجوة التوقعات في التدقيق كما أوضحت الدراسة إلى أن أسباب فجوة التوقعات يعود إلى ما يلي: (50 %) من فجوة التوقعات يعود إلى العجز في المعايير، (34 %) إلى التوقعات غير المعقولة من قبل المجتمع، وان (16 %) من فجوة التوقعات يعزى إلى أداء المدقق.

في الصين بينت دراسة (Lin&Chen, 2004) أن هناك أدلة قوية على ظهور فجوة التوقعات في التدقيق

وخاصة فيما يتعلق بأهداف التدقيق، ومسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الغش والتقرير عنه، واستقلالية مدققي الحسابات، والمسؤولية تجاه الطرف الثالث.

د. فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة معرفة آراء مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية بأهم العوامل التي تعمل على تضيق فجوة التوقعات بأنواعها المختلفة: فجوة المعقولية Reasonableness Gap، و فجوة المعايير Standards Gap، وفجوة الأداء Performance Gap. وبالتالي تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى

لا تؤدي عملية توعية جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات إلى تضيق فجوة التوقعات "غير المعقولة" في التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين.

الفرضية الثانية

لا تؤدي عملية تطوير معايير التدقيق الدولية لمقابلة توقعات ومتطلبات جمهور مستخدمي القوائم المالية إلى تضيق فجوة التوقعات (فجوة المعايير) في التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين.

الفرضية الثالثة

لا تؤدي عملية تعزيز أداء مدققي الحسابات إلى تضيق فجوة التوقعات (فجوة الأداء) في التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين.

الفرضية الرابعة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين اتجاه إسهام عملية توعية جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات في تضيق فجوة التوقعات "غير المعقولة" في التدقيق.

الفرضية الخامسة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين اتجاه إسهام عملية تطوير معايير التدقيق الدولية لمقابلة توقعات ومتطلبات جمهور مستخدمي القوائم المالية في تضيق فجوة التوقعات (فجوة المعايير).

الفرضية السادسة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين اتجاه إسهام عملية تعزيز أداء مدققي الحسابات في تضيق فجوة التوقعات (فجوة الأداء) في التدقيق.

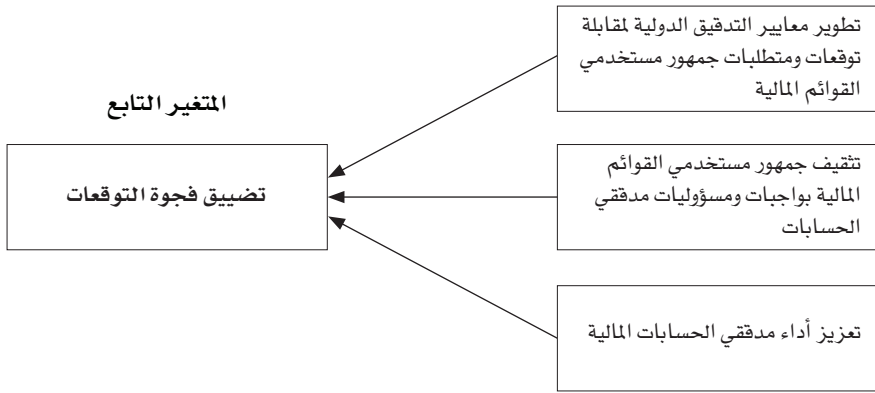
متغيرات الدراسة

في ضوء الفرضيات المشار إليها آنفاً تظهر الدراسة بمتغيراتها المستقلة والمؤثرة على المتغير التابع (تضيق فجوة التوقعات) النمط المبين في الشكل (1).

الشكل رقم (1) : متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

العوامل المساعدة في تضيق فجوة التوقعات



منهجية الدراسة

يتناول هذا الجزء اختيار مصادر البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة، وتطوير أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

أ. مصادر البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات هما المصادر الثانوية، والتي اشتملت على مسح مكتبي للدراسات السابقة والأطر النظرية ذات الصلة بموضوع البحث، والمصادر الأولية والتي شملت بناءً استبانة حيث تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة بهدف جمع المعلومات التي تؤيد أو تنفي فرضيات الدراسة.

ب. مجتمع وعينة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد كان مجتمع الدراسة هو مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ومن مستخدمي القوائم المالية ممثلين بالمساهمين. بالنسبة للمدققين فقد تم

الرجوع إلى دليل الشركات المساهمة العامة الصادر عن بورصة عمان للعام 2009 من أجل معرفة أسماء وعناوين شركات التدقيق التي تدقق الشركات المساهمة الأردنية، حيث تم استهداف (70) سبعين مدققاً من مدققي الحسابات العاملين في (11) مكتب لتدقيق الحسابات، الجدول (1).

جدول رقم (1)

مكاتب تدقيق الحسابات عينة الدراسة

مكتب التدقيق	
1 - إبراهيم العباسي وشركاه	
2 - ارنست و يونج	
3 - سابا وشركاه	
4 - البواب لتدقيق الحسابات	
5 - النوباني لتدقيق الحسابات	
6 - غوشة وشركاه	
7 - المهنيون العرب لتدقيق الحسابات	
8 - الغاوي لتدقيق الحسابات	
9 - عبد الروؤف الغلايني للتدقيق	
10 - أبوغزالة للتدقيق	
11 - مكتب الدكتور توفيق الدويك	

أما بالنسبة إلى المساهمين فقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (70) مساهماً من مساهمي الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، حيث تم توزيع الاستبانة على المساهمين في قاعة التداول في بورصة عمان. وبناءً عليه فقد تم توزيع (140) استبانة على أفراد عينة الدراسة حيث بلغت نسبة المستجيبين من المدققين والمستثمرين 72.9% و 94% على التوالي، الجدول (2).

جدول رقم (2)

الإستبانة الموزعة والمستردة

العينة	الإستبانة الموزعة	الإستبانة المستردة	نسبة المستجيبين
المستثمرون	70	66	94%
المدققون	70	54	72.9%

ج. أداة الدراسة

بالرجوع إلى الدراسات السابقة فقد تم تطوير استبانة ومن ثم توزيعها واستردادها باليد. تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء. وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert) ، (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

أ - الجزء الأول مكون من (10) أسئلة لقياس مدى مساهمة توعية جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات إلى تضييق فجوة التوقعات غير المعقولة في التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين، انظر الجدول (4).

ب - الجزء الثاني مكون من (7) أسئلة لقياس مدى مساهمة تطوير معايير التدقيق الدولية لمقابلة توقعات ومتطلبات جمهور مستخدمي القوائم المالية في تضييق فجوة التوقعات الناشئة عن القصور في معايير التدقيق، انظر الجدول (5).

ج - الجزء الثالث مكون من (8) أسئلة لقياس مدى مساهمة تعزيز أداء مدققي الحسابات في تضييق فجوة التوقعات الناشئة عن ضعف الأداء للمدققين، انظر الجدول (6).

د. أساليب تحليل البيانات

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية من اجل القيام بالاختبارات الإحصائية، وقد استخدم الباحث الاختبارات الآتية:

- 1 - الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك لمعرفة درجة التجانس في إجابات المستجيبين.
- 2 - اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة.
- 3 - اختبار (ت) للعينات المستقلة وذلك لقياس جوهرية الاختلافات في متوسطات إجابات فئتي عينة الدراسة فيما يتعلق بمساهمة أسئلة الدراسة في تضييق فجوة التوقعات.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات**أ. صدق وثبات أداة الدراسة**

لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة فقد تم إجراء اختبار (كرونباخ ألفا) حيث بلغت قيمة ألفا (α) حوالي (72.39%) وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة (60%) وهذا يعني أن أداة الدراسة يمكن الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

ب. التحليل الإحصائي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

فيما يلي استعراض للاختبارات الإحصائية المتعلقة بالبيانات الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة:

جدول رقم (3)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المجموع		المستثمرون			المدققون				
العدد النسبة	النسبة %	العدد النسبة	النسبة %	العدد النسبة	النسبة %	العدد النسبة	النسبة %		
التراكمية %	%	التراكمية %	%	التراكمية %	%	التراكمية %	%		
50.0	50.0	60	30.3	30.3	20	74.1	74.1	40	المحاسبة
60.0	10.0	12	42.4	12.1	8	81.5	7.4	4	إدارة الأعمال
70.0	10.0	12	51.5	9.1	6	92.6	11.1	6	العلوم المالية والمصرفية
78.3	8.3	10	62.1	10.6	7	98.1	5.6	3	اقتصاد
100.0	21.7	26	100.0	37.9	25	100.0	1.9	1	غير ذلك
16.7	16.7	20	30.3	30.3	20	-	-	-	دبلوم
85.0	68.3	82	87.9	57.6	38	81.5	81.5	44	بكالوريوس
100.0	15.0	18	100.0	12.1	8	100.0	18.5	10	شهادة عليا
50.0	50.0	60	53.0	53.0	35	46.3	46.3	25	أقل من 5 سنوات
79.2	29.2	35	75.8	22.7	15	83.3	37.0	20	من 5-10 سنوات
93.3	14.2	17	89.4	13.6	9	98.1	14.8	8	من 11-20 سنة
100.0	6.7	8	100.0	10.6	7	100.0	1.9	1	أكثر من 20 سنة

يبين الجدول رقم (3) الخصائص المتعلقة بكل من التخصص العلمي والمستوى التعليمي والخبرات العملية للمستجيبين، وسوف يتم هنا استعراض النتائج الإجمالية لعينة الدراسة بينما يتم التمييز بين فئتي عينة الدراسة عند اختبار الفرضيات. من الجدول نلاحظ أن ما نسبته (50%) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة المحاسبة مقارنة بباقي التخصصات الأخرى، وهذا يعنى أنهم على معرفة بالمشاكل التي تعاني منها مهنة التدقيق وبالذات موضوع فجوة التوقعات في التدقيق. كما أن الجدول يبين أن ما نسبته (83.3%) من أفراد عينة الدراسة حاصلين على درجة البكالوريوس والشهادات العليا وهذا يعكس أنهم على معرفة واطلاع وبالتالي مدى ملاءمة أفراد العينة للإجابة على الاستبانة. كذلك فإن الجدول يشير أن ما نسبته (50%) من أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرات تزيد عن (5) سنوات وبالتالي فإنهم على اطلاع بأهم المشاكل التي تواجه مصداقية القوائم المالية ومشاكل تدقيق الحسابات وبالأخص ما يتعلق بفجوة التوقعات بالتدقيق.

ج. التحليل الإحصائي لأسئلة الاستبانة

جدول رقم (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول أسئلة الفرضية الأولى

العينة		المدققون		المستثمرون		أفراد العينة مجتمعون		
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
2.703	1.253	3.909	1.091	3.366	1.308	اعتقد أن توعية مستخدمي القوائم المالية بالأمور التالية يساهم في تضييق فجوة التوقعات (فجوة التوقعات غير المعقولة)		
2.814	1.065	3.848	1.112	3.383	1.203	(1) أن إعداد القوائم المالية للشركة ليست من مسؤولية المدقق.		
2.777	1.409	4.00	0.960	3.450	1.327	(2) أن تدقيق الحسابات لا يعني ضمان الدقة الكاملة للقوائم المالية.		
3.222	1.041	3.606	1.213	3.433	1.150	(3) أن تدقيق الحسابات لا يعني التحقق من كافة العمليات المحاسبية التي تمت في الشركة.		
3.703	1.159	3.636	1.017	3.666	1.079	(4) أن تدقيق الحسابات لا يعني منع الغش والأخطاء في الشركة.		
3.111	1.298	3.909	0.972	3.550	1.194	(5) أن تدقيق الحسابات لا يعني اكتشاف جميع أنواع الغش والخطأ.		
3.963	0.845	3.818	0.802	3.883	0.821	(6) أن تدقيق الحسابات لا يعني التخطيط لنظام محاسبي ورقابي في الشركة.		
4.111	1.003	3.969	0.876	4.033	0.934	(7) التمييز ما بين فشل المؤسسات وفشل عملية التدقيق (أداء المدقق ونوعية التدقيق).		
4.037	1.008	3.939	0.782	3.983	0.888	(8) المصطلحات الخاصة بعملية التدقيق مثل صحيح وعادل، المادية، الاعتمادية، بشكل معقول.		
4.185	0.675	3.848	0.863	4.000	0.799	(9) واجبات مدقق الحسابات.		
3.463	0.588	3.848	0.464	3.675	0.556	(10) مسؤوليات والتزامات المدقق تجاه الطرف الثالث.		
							الفرضية (1)	

الجدول (4) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على الأسئلة (1-10) والتي تشكل أسئلة الفرضية الأولى، حيث تتعلق هذه الأسئلة بتثقيف مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات.

ومن خلال الجدول (4) نلاحظ ما يلي:

- إن اتجاهات إجابات عينة المدققين كانت ايجابية نحو الفقرات (4-10)، بينما كانت اتجاهاتها سلبية نحو الفقرات (1-3) كون متوسطاتها الحسابية أقل من متوسط أداة القياس (3). وقد احتلت الفقرة التي تدعو الى توعية مستخدمي القوائم المالية بمسؤوليات والتزامات المدقق تجاه الطرف الثالث المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.185) وانحراف معياري (0.675) بينما حلت توعية مستخدمي القوائم المالية بالمصطلحات الخاصة بعملية التدقيق مثل صحيح وعادل، المادية، الاعتمادية، بشكل معقول بالمرتبة الثانية وتلتها بالأهمية توعية مستخدمي القوائم المالية بواجبات مدقق الحسابات.
- إن اتجاهات إجابات عينة المستثمرين كانت ايجابية نحو جميع الفقرات (1-10) كون متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (3). وقد جاءت الفقرة التي تدعو الى توعية مستخدمي القوائم المالية بأن تدقيق الحسابات لا يعني التحقق من كافة العمليات المحاسبية التي تمت في الشركة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.960)، بينما حلت توعية مستخدمي القوائم المالية بالمصطلحات الخاصة بعملية التدقيق مثل صحيح وعادل، المادية، الاعتمادية، بشكل معقول بالمرتبة الثانية وتلتها بالأهمية توعية مستخدمي القوائم المالية بواجبات مدقق الحسابات.
- أن اتجاهات العينتين مجتمعتين ايجابية نحو الفقرات (1-10) وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس، وقد جاءت الفقرة التي تدعو الى توعية مستخدمي القوائم المالية بالمصطلحات الخاصة بعملية التدقيق مثل صحيح وعادل، المادية، الاعتمادية، بشكل معقول في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.033) وانحراف معياري (0.934)، تلتها من حيث الأهمية توعية مستخدمي القوائم المالية بمسؤوليات والتزامات المدقق تجاه الطرف الثالث.

جدول رقم (2) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على الأسئلة (11-17) والتي تشكل أسئلة الفرضية الثانية، حيث تتعلق هذه الأسئلة بتطوير معايير التدقيق.

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثانية

أفراد العينة مجتمعون		المستثمرون		المدققون		العينة
الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	اعتقد أن كل مما يلي بخصوص تطوير معايير التدقيق يساهم في تضييق فجوة التوقعات
المعياري	الحسابي	المعياري	الحسابي	المعياري	الحسابي	(11) توسيع واجب المدقق لتشمل اكتشاف الغش والأعمال غير القانونية.
1.241	3.733	1.222	3.727	1.276	3.740	(12) توسيع واجبات المدقق لتشمل تقييم نظام الرقابة الداخلي
1.105	3.766	1.037	4.030	1.110	3.444	(13) التطوير المستمر لمعايير التدقيق حسب حاجات المجتمع (وليس استجابة لحالات الفشل والإفلاس)
0.892	3.900	0.785	3.757	0.987	4.074	(14) تعزيز دور الجهات المحاسبية المستقلة المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق وعدم تدخل الحكومات
0.959	3.766	1.053	3.757	0.839	3.777	(15) توضيح دور ومسؤوليات المدقق
0.879	4.000	0.836	4.090	0.924	3.888	(16) إعادة النظر في تقرير مدقق الحسابات من حيث المحتوى والصياغة
1.106	3.550	1.060	3.727	1.132	3.333	(17) تقليص دور مجلس الإدارة في عملية تعيين مدقق الحسابات.
1.017	3.850	0.940	3.909	1.110	3.777	الفرضية (2)
0.488	3.795	0.532	3.857	0.419	3.719	

ومن خلال الجدول (5) نلاحظ ما يلي:

- إن اتجاهات إجابات عينة المدققين كانت ايجابية نحو جميع الفقرات (11-17) كون متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (3). وقد احتلت الفقرة التي تدعو الى التطوير المستمر لمعايير التدقيق حسب حاجات المجتمع (وليس استجابة لحالات الفشل والإفلاس) في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات وبمتوسط حسابي (4.074) وانحراف معياري (0.987)، بينما حلت توضيح دور ومسؤوليات المدقق يعمل على تضييق فجوة التوقعات بالمرتبة الثانية.
- إن اتجاهات إجابات عينة المستثمرين كانت ايجابية نحو جميع الفقرات (11-17) كون متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (3). وقد جاءت الفقرة التي تدعو الى

توضيح دور ومسؤوليات المدقق في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في تضيق فجوة التوقعات بمتوسط حسابي (4.090) وانحراف معياري (0.836)، بينما حلت الدعوة الى توسيع واجبات المدقق لتشمل تقييم نظام الرقابة الداخلي في الدرجة الثانية من حيث دورها في تضيق فجوة التوقعات من وجهة نظر المستثمرين.

- أن اتجاهات العينتين مجتمعتين ايجابية نحو الفقرات (11-17) وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس، وقد اجمع المدققون والمستثمرون على ان تطوير المعايير لضمان توضيح دور ومسؤوليات المدقق هي الأكبر أهمية من حيث المساهمة في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق بمتوسط حسابي (4.000) وانحراف معياري (0.879). هذا وحل في المرتبة الثانية التطوير المستمر لمعايير التدقيق حسب حاجات المجتمع (وليس استجابة لحالات الفشل والإفلاس).

الجدول (6) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على الأسئلة (18-25) والتي تشكل أسئلة الفرضية الثالثة، حيث تتعلق هذه الأسئلة بتعزيز أداء المدقق.

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة

العينة	المدققون		المستثمرون		أفراد العينة مجتمعون	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اعتقد أن كل مما يلي بخصوص أداء المدقق يساهم في تضيق فجوة التوقعات:						
18) زيادة كفاءة الأداء المهني للمدقق.	4.074	0.609	4.606	0.604	4.366	0.660
19) عقد الدورات التدريبية المنتظمة لتوضيح وتفسير تطبيق كل من معايير المحاسبة والتدقيق.	4.037	0.581	4.454	0.788	4.266	0.730
20) تعيين مدققين مؤهلين عمليا وعلميا.	4.185	0.551	4.454	0.705	4.333	0.652
21) تسليح مدقق الحسابات بتكنولوجيا المعلومات.	4.222	0.691	4.303	1.007	4.266	0.876
22) إقتان مدقق الحسابات للغة الانجليزية.	4.148	0.711	4.303	0.840	4.233	0.785
23) عدم قيام مدقق الحسابات بتقديم خدمات أخرى لعملاء التدقيق مثل (تقييم المخاطر، تقييم الأداء، اعتمادية الأنظمة، التجارة الالكترونية) الذي يؤدي إلى تضارب المصالح.	3.481	1.177	3.727	1.170	3.616	1.175
24) العمل على تعزيز استقلالية المدقق.	4.148	0.595	4.121	0.850	4.133	0.743
25) سمعة ومكانة مكتب تدقيق الحسابات.	3.777	1.143	3.727	1.271	3.750	1.210
الفرضية (3)	4.009	0.394	4.212	0.498	4.120	0.464

ومن خلال الجدول (6) نلاحظ ما يلي:

- إن اتجاهات إجابات عينة المدققين كانت ايجابية نحو جميع الفقرات (18-25) كون متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (3). وقد احتلت الفقرة التي تدعو الى تسليح مدقق الحسابات بتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات وبمتوسط حسابي (4.222) وانحراف معياري (0.691)، بينما حلت تعيين مدققين مؤهلين عمليا وعلميا بالمرتبة الثانية، وجاءت الفقرات التي تدعو الى إتقان المدقق للغة الانجليزية وتعزيز استقلالية المدقق بالمرتبة الثالثة بالتساوي.
- إن اتجاهات إجابات عينة المستثمرين كانت ايجابية نحو جميع الفقرات (18-25) كون متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (3). وقد جاءت الفقرة التي تدعو الى زيادة كفاءة الأداء المهني للمدقق في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في تضييق فجوة التوقعات بمتوسط حسابي (4.606) وانحراف معياري (0.604)، بينما حلت الدعوة الى تعيين مدققين مؤهلين عمليا وعلميا والى عقد الدورات التدريبية المنتظمة لتوضيح وتفسير تطبيق كل من معايير المحاسبة والتدقيق في الدرجة الثانية من حيث دورها في تضييق فجوة التوقعات من وجهة نظر المستثمرين.
- أن اتجاهات العينتين مجتمعتين ايجابية نحو الفقرات (18-25) وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس، وقد اجمع المدققون والمستثمرون على ان زيادة كفاءة الأداء المهني للمدقق هي الأكبر أهمية من حيث المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق بمتوسط حسابي (4.366) وانحراف معياري (0.660). هذا وحل في المرتبة الثانية تعيين مدققين مؤهلين عمليا وعلميا.

د. اختبار الفرضيات

سوف يتم عند اختبار الفرضيات الأخذ بأراء كل من مدققي الحسابات والمستثمرين بشكل مجتمع، لأن الدراسة لا تهدف إلى قياس مدى وجود فروق في آراء المستجيبين بالقدر الذي تهدف فيه إلى استقصاء آراء المستجيبين حول مدى قناعتهم بمدى مساهمة أسئلة الاستبانة في تضييق فجوة التوقعات.

الفرضية الأولى:

H_0 : لا تؤدي عملية توعية جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات إلى تضييق فجوة التوقعات "غير المعقولة" في التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين.

تتعلق هذه الفرضية باختبار مدى مساهمة تثقيف جمهور مستخدمي القوائم المالية بالواجبات والمسؤوليات المناطة بمدقق الحسابات بتضييق فجوة التدقيق. وقد أظهرت النتائج الإحصائية جدول (7) أن كلاً من المدققين والمستثمرين يرون أن عملية تثقيف مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات يساهم في تضييق فجوة التوقعات، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.675) وهي أعلى من المتوسط الفرضي للدراسة البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.556)، وبالنظر إلى الانحراف المعياري نلاحظ عدم وجود تفاوت في آراء عينة الدراسة وهذا يعني أن وجهات النظر متقاربة بين آراء المستجيبين حيال مساهمة تثقيف مستخدمي القوائم المالية في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

جدول رقم (7)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن جميع

الأسئلة المكونة للفرضية الأولى

العينة		المدققون		المستثمرون		أفراد العينة مجتمعين	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
		الحسابي	المعياري	الحسابي	المعياري	الحسابي	المعياري
الفرضية (1)		3.463	0.588	3.848	0.464	3.675	0.556

جدول رقم (8)

نتائج اختبار (ت) للفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
13.292	1.9799	صفر	رفض

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار (One sample t-test) ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (8) أن قيمة (t المحسوبة = 13.292) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_a)، وهذا يعني أن عملية توعية جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات تقود إلى تضييق فجوة التوقعات "غير المعقولة" في التدقيق.

الفرضية الثانية

H_0 : لا تؤدي عملية تطوير معايير التدقيق الدولية لمقابلة توقعات ومتطلبات جمهور مستخدمي القوائم المالية إلى تضييق فجوة التوقعات (فجوة المعايير) في التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين.

تتعلق هذه الفرضية باختبار مدى مساهمة تطوير معايير التدقيق بتضييق فجوة التوقعات في التدقيق. وقد أظهرت النتائج الإحصائية جدول (9) أن كلاً من المدققين والمستثمرين يرون أن عملية تطوير معايير التدقيق الدولية يسهم في تضييق فجوة التوقعات، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.795) وهي أعلى من المتوسط الفرضي للدراسة البالغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.488)، وبالنظر إلى الانحراف المعياري نلاحظ عدم وجود تفاوت في آراء عينة الدراسة وهذا يعني أن وجهات النظر متقاربة بين آراء المستجيبين حيال مساهمة تطوير معايير التدقيق في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

جدول رقم (9)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة عن جميع الأسئلة المكونة للفرضية الثانية

العينة		المدققون		المستثمرون		أفراد العينة مجتمعين	
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3.719	0.419	3.857	0.532	3.795	0.488		

جدول رقم (10)

نتائج اختبار (ت) للفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
17.846	1.9799	صفر	رفض

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار (One sample t-test) ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول (10) أن قيمة (t المحسوبة = 17.846) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار: تقبل الفرضية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أقل

جدول رقم (12)

نتائج اختبار (ت) للفرضية الثالثة

المحسوبة T	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
26.46	1,9799	صفر	رفض

الفرضية الرابعة

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين اتجاه إسهام عملية توعية جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات في تضييق فجوة التوقعات "غير المعقولة" في التدقيق.

الفرضية الخامسة

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين اتجاه إسهام عملية تطوير معايير التدقيق الدولية لمقابلة توقعات ومتطلبات جمهور مستخدمي القوائم المالية في تضييق فجوة التوقعات (فجوة المعايير).

الفرضية السادسة

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين اتجاه إسهام عملية تعزيز أداء مدققي الحسابات في تضييق فجوة التوقعات (فجوة الأداء) في التدقيق.

خصصت الفرضيات الثلاث أعلاه لاختبار وجود أو عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء كل من المدققين والمستثمرين حيال مساهمة كل من (عملية تثقيف جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات، وعملية تطوير معايير التدقيق الدولية، وتعزيز أداء مدققي الحسابات) في تضييق فجوة التوقعات.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين آراء عينتي الدراسة

SIG	T قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العينة	الفرضية
0.000	4.009	0.589	3.463	مدققون	الرابعة
		0.465	3.848	مستثمرون	
0.125	1.545	0.419	3.720	مدققون	الخامسة
		0.532	3.860	مستثمرون	
0.017	2.430	0.394	4.009	مدققون	السادسة
		0.499	4.212	مستثمرون	

من خلال الجدول (13) نجد أن هناك نوعاً من الاتفاق في آراء كل من المدققين والمستثمرين حيال مساهمة كل من عملية التوعية والتثقيف وتطوير معايير التدقيق الدولية وتحسين أداء المدققين في تضييق فجوة التوقعات، وهذا يهني وجود تقارب في وجهات النظر، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل من المدققين والمستثمرين للفرضية الأولى (3.463) و (3.848) على التوالي وانحراف معياري (0.589) للمدققين و (0.465) للمستثمرين. بينما كان المتوسط الحسابي لكل من المدققين والمستثمرين للفرضية الثانية (3.720) و (3.860) على التوالي وانحراف معياري (0.419) للمدققين و (0.532) للمستثمرين، أما الفرضية الثالثة فقد بلغ المتوسط الحسابي لكل من المدققين والمستثمرين (4.009) و (4.212) على التوالي وانحراف معياري (0.394) للمدققين و (0.499) للمستثمرين، وبذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (3) المستخدم في هذه الدراسة.

ولاختبار الفرضيات الرابعة والخامسة والسادسة تم استخدام اختبار (t-test sample for independent) للمقارنة بين عينتي الدراسة.

من خلال الجدول (13) نجد أن الاتفاق بين آراء كل من المدققين والمستثمرين لا يصل إلى نسبة الاتفاق المطلق إذ يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في آرائهم بحسب ما أظهرت نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة كما يظهرها الجدول (13)، إذ بلغت قيمة ت (4.009) و (2.430) للفرضية الرابعة والسادسة على التوالي وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الرابعة وكذلك الفرضية السادسة وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين حيال إسهام عملية تثقيف المساهمين وحيال إسهام عملية تعزيز أداء مدققي الحسابات في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق بالرغم من وجود تجانس في آرائهم. أما فيما

يتعلق بالفرضية الخامسة تشير النتائج في الجدول (13) أن قيمة ت (1.545) وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الخامسة، وهذا يعني انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين حيال إسهام عملية تطوير معايير التدقيق الدولية لمقابلة توقعات ومتطلبات جمهور مستخدمي القوائم المالية في تضيق فجوة التوقعات.

النتائج

بالاعتماد على تحليل استبانة الدراسة واختبار الفرضيات فانه يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- 1 - تساهم عملية توعية جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات في تضيق فجوة التوقعات "غير المعقولة" في التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين.
- 2 - تقود عملية تطوير معايير التدقيق الدولية لمقابلة توقعات ومتطلبات جمهور مستخدمي القوائم المالية إلى تضيق فجوة التوقعات (فجوة المعايير) في التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين.
- 3 - أن عملية تحسين أداء المدققين من خلال رفع كفاءة ومهارة مدققي الحسابات وتعزيز استقلاليتهم تعمل على تضيق فجوة التوقعات (فجوة الأداء) في التدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمستثمرين.
- 4 - وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين اتجاه إسهام عملية توعية جمهور مستخدمي القوائم المالية بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات في تضيق فجوة التوقعات "غير المعقولة" في التدقيق.
- 5 - لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين اتجاه إسهام عملية تطوير معايير التدقيق الدولية لمقابلة توقعات ومتطلبات جمهور مستخدمي القوائم المالية في تضيق فجوة التوقعات (فجوة المعايير).
- 6 - وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين اتجاه إسهام عملية تعزيز أداء مدققي الحسابات في تضيق فجوة التوقعات (فجوة الأداء) في التدقيق.

الخاتمة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في مهنة تدقيق الحسابات التي طالما كانت مدار بحث ودراسة على أجندة المنظمات المهنية العالمية المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات وكذلك كانت مطروحة على بساط النقاش في أبحاث الأكاديميين (Dennis, 2010).

حاولت هذه الدراسة معرفة آراء مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين في بعض العوامل التي قد تعمل على سد ولو جزء بسيط من الفجوة التي يدور رحاها ما بين مدققي القوائم المالية وما بين مستخدمي تلك القوائم. قامت هذه الدراسة في البند الأول بالتعرف على مدى مساهمة عملية تثقيف مستخدمي القوائم المالية ببعض المسؤوليات والواجبات وبعض القضايا التي قد يعتقد مستخدمو القوائم المالية أنها تقع على عاتق مدقق الحسابات ودورها في تضييق فجوة التوقعات الخاصة بفجوة الجهل. حيث أظهرت الدراسة انه يجب على مستخدم القوائم المالية أن يعي أن المدقق ليس مسؤولاً عن وضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية وليس مسؤولاً عن إعداد القوائم المالية، وان تدقيق الحسابات لا يعني بالضرورة التحقق بشكل كامل من جميع العمليات المحاسبية، ولا يعني الضمان الكامل للدقة، كذلك أن التدقيق لا يعني اكتشاف الغش والأخطاء بشكل مطلق وكذلك التمييز ما بين فشل المؤسسات وفشل عملية التدقيق، وكذلك مسؤوليات المدقق اتجاه الطرف الثالث، وأخيراً توعية مستخدمي القوائم المالية بالمصطلحات الخاصة بعملية التدقيق مثل صحيح وعادل، المادية، الاعتمادية، بشكل معقول. حيث اجمع المستجيبون على مساهمة تثقيف مستخدمي القوائم المالية وأهميته في تضييق فجوة التوقعات، وهذا يتطابق مع دراسة كل من (Epstein & Geiger, 1994; Fadzly & Ahmad, 2004; Monroe & Woodliff, 1993; Pierce & Kilcommins, 1996;) الذين أكدوا هذا الرأي.

وفي الجزء الثاني قامت الدراسة بمعرفة آراء المستجيبين حول تطوير معايير التدقيق ومساهمتها في تضييق فجوة التوقعات. حيث أظهرت الدراسة أن كلاً من المدققين والمستثمرين يرون أن عملية تطوير معايير التدقيق يساهم وبشكل كبير في تضييق فجوة التوقعات. حيث أيد المستجيبون توسيع واجب المدقق ليشمل: اكتشاف الغش والأعمال غير القانونية، وتقييم نظام الرقابة الداخلي. وان يكون هناك تطوير مستمر لمعايير التدقيق والعمل على تعزيز دور الجهات المحاسبية المستقلة المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق. وأيد المستجيبون أن يتم توضيح دور ومسؤوليات المدقق بشكل أكثر دقة، وكذلك إعادة النظر في تقرير مدقق الحسابات من حيث المحتوى والصياغة، وأخيراً تقليص دور مجلس الإدارة في عملية تعيين مدقق الحسابات، ومن الجدير بالذكر أن مجالس الإدارات قي الشركات يتقمصون هذا الدور بالرغم من انه ليس لهم ثمة دور في ذلك تشريعياً. تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما دعت إليه الدراسات السابقة حيث

أكد (Schelluch, 1996) أن الإضافات في محتوى تقرير مدقق الحسابات المعدل أثبتت فعاليتها في العمل على تضيق الفجوة بين المدققين والمستخدمين وكذلك (Sweeney, 1997) الذي دعا إلى أن يكون هناك تغيير في طبيعة عملية التدقيق لإحداث تضيق لفجوة التوقعات.

وفي الجزء الثالث قامت الدراسة بمعرفة آراء المستجيبين حول تعزيز أداء مدققي الحسابات ودورها في تضيق فجوة التوقعات. حيث أكد المستجيبين أن يكون مدققي الحسابات مؤهلين علمياً وعملياً، وذو كفاءة مهنية، وأن يتمتع المدقق بالمهارات الحاسوبية وأن يتقن اللغة الانجليزية. كما أكد المستجيبين على ضرورة عقد الدورات التدريبية المنتظمة لتوضيح وتفسير وتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق، والمحافظة على استقلالية مدقق الحسابات وعدم قيام مدققي الحسابات بتقديم خدمات أخرى لعملاء التدقيق، وأخيراً المحافظة على سمعة ومكانة مكتب تدقيق الحسابات. تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما دعت إليه الدراسات السابقة حيث أكد (HassinK et al., 2009) أنه يجب عقد المزيد من الدورات التدريبية لزيادة وعي مدقق الحسابات بواجباته وخاصة فيما يتعلق باكتشاف الغش لإحداث تضيق لفجوة التوقعات.

تساهم نتائج هذه الدراسة في تقديم صورة جلية للجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن حول بعض العوامل التي تساعد على تضيق فجوة التوقعات في التدقيق. إن الأخذ بنتائج هذه الدراسة قد يساعد في إرجاع الثقة لمهنة التدقيق والمدققين. وبالتالي إعادة الثقة بالقوائم المالية التي تعتبر الرافد الأول والرئيسي لمتخذي القرارات الاقتصادية والاستثمارية المتعلقة بالشركات وهذا بدوره سينعكس بصورة واضحة على الاستثمار وسوق رأس المال وعلى الاقتصاد ككل.

التوصيات

أولاً: على جمعية مدققي الحسابات الأردنية والجهات المهنية الأخرى المنظمة لمهنة التدقيق في الأردن أن تقوم بعملية توعية وتنشيط لجميع مستخدمي القوائم المالية حول دور ومسؤوليات وواجبات مدققي الحسابات.

ثانياً: يجب أن تبين مساقات تدقيق الحسابات في الجامعات الأردنية بشكل واضح وجلي مهام ومسؤوليات مدققي الحسابات، حيث أن طلاب اليوم هم مدراء المستقبل وبالتالي يجب أن يكونوا على اطلاع بمهام ومسؤوليات المدققين.

ثالثاً: على الجهات المصدرة لمعايير التدقيق العمل على التطوير المستمر لمعايير التدقيق بما يتلاءم وحاجات المجتمع، بحيث يتم توسيع واجبات وادوار المدققين لتشمل الكشف عن الغش وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإعادة النظر في محتوى وصياغة تقرير مدقق الحسابات.

- رابعاً: على جميع مكاتب التدقيق الأردنية العمل على تعزيز استقلالية المدققين.
- خامساً: على جمعية مدققي الحسابات الأردنية التعاون مع مكاتب تدقيق الحسابات من أجل عقد دورات تدريبية وبشكل مستمر على مدار العام حول المستجدات في معايير المحاسبة والتدقيق، وحول آلية تطبيق المعايير الجديدة، ليبقى المدقق على اطلاع بأحدث المعايير.
- سادساً: على مكاتب التدقيق الأردنية تخصيص جزء من موازنتها لدعم وتعزيز أداء مدقق الحسابات من حيث إيفاد المدققين بدورات تدريبية في اللغة الانجليزية وفي مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق.
- سابعاً: على الجامعات الأردنية أن تبقى مواكبة لعملية تحديث وتطوير معايير التدقيق وذلك عن طريق استخدام النسخ الحديثة من المراجع والكتب.
- ثامناً: على مدقق الحسابات نفسه أن يتسلح بالمعرفة التامة في ما يخص تكنولوجيا المعلومات وبرامج التدقيق وكذلك أن يكون ملماً باللغة الإنجليزية، لكي يتمكن من الإطلاع على المعايير عن طريق الإنترنت وغيرها.
- تاسعاً: يرى الباحث أن البعد التعليمي وعملية توعية مستخدمي القوائم المالية بمفهوم التدقيق ودور المدقق ومسئوليته لن يكون له تأثير ملموس في تضيق فجوة التوقعات، إلا إذا كان ذلك من خلال إطار أو خطة إستراتيجية شاملة لتضيق فجوة التوقعات تشترك بها كافة الأطراف ذات العلاقة من جهات منظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق والجامعات.
- عاشراً: يعتقد الباحث بضرورة مواصلة البحث في موضوع تضيق فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن لتشمل كافة الأطراف المستخدمة للتقارير المالية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- حجير، مصباح (2001)، " فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- ذنيبات، علي (2003)، "بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها: دليل من الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 30 - العدد (1)، ص 108-127.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adeyemi, S.B and Uadiale, O. M (2011), An empirical investigation of the audit expectation gap in Nigeria, African Journal of Business Management, Vol. 5(19), pp. 79647971-.
- Al Farah, Abdel Razaq. (2007) An Investigation of an Audit Expectation Gap Concerning the Use of Computer Assisted Audit Techniques in Developing Countries - the Case of Jordanian Audit Firms. Unpublished Doctoral Dissertation, Newcastle University, Australia.
- Almer, R. and Brody, R. (2002), "An Empirical Investigation of Context-Dependent Communications between Auditors and Bankers", Managerial Auditing Journal, Vol. 17, No. 8, pp. 478486-.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1988. Reports on Audited Financial Statements. Statement on Auditing Standards (SAS No. 58). New York: AICPA.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1988. Auditor's responsibility to detect and report errors and irregularities. Statement on Auditing Standards (SAS No. 53). New York: AICPA.
- Ayyoub, T. (2002) "King Abdullah Satisfied with CBJ Measures in Addressing Loans Case", Jordan Times, February 18.
- Best, Peter J., Buckby, Sherrena, & Tan, Clarice (2001) Evidence of the audit expectation gap in Singapore. Managerial Auditing Journal, 16(3), pp. 134144-.
- Boyd, D. T., Boyd, S. C. and Boyd, W. L. (2001). The audit report: A misunderstanding gap between users and preparers, National Public Accountant, pp. 5660-.
- Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA) (1988), Report of the Commission to Study the Public's Expectation of Audits, Canadian Institute of Chartered Accountants, Canada.
- Cohen Commission: Commission on Auditors' Responsibilities, (1978), Report, Conclusions and Recommendations, New York, AICPA.

- Dennis Ian (2010), What Do You Expect? A Reconfiguration of the Audit Expectations Gap, *International Journal of Auditing*, Vol. 14, pp. 130146-.
- Dewing, I. P. and Russell, P. O. (2002). UK fund managers audit regulation and the new accounting foundation, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 17, pp. 537–545.
- Dixon, R., Woodhead, A. D., & Sohlman, M. (2006). An investigation of the expectation gap in Egypt. *Managerial Auditing Journal*, 21(3), 293–302.
- Eden, Y., Ovadia, A. and Zuckerman, B.A., (2003), “Rethinking Sarbanes-Oxley: Why the Act Doesn’t Serve the Interests of the Industry or the Markets”, *CMA Management*, May, pp 3235-.
- Epstein, M. and Geiger, M. (1994). Investors views on audit assurance: Recent evidence of the expectation gap, *Journal of Accountancy*, January, pp. 6066-.
- Fadzly, M.N. and Ahmad, Z. (2004), “Audit expectation gap: the case of Malaysia”, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 19 No. 7, pp. 897915-.
- Gaa, J. C. (1991). The expectations game: Regulation of auditors by government and the profession, *Critical Perspective of Accounting*, Vol. 2, pp. 83107-.
- Gloeck, J. D. and de Jager, H. (1993). The Audit Expectation Gap in the Republic of South Africa, *Research Report*, School of Accountancy, University of Pretoria.
- Godsell, D. (1992), “Legal liability and the audit expectation gap”, *Singapore Accountant*, Vol. 8, November, pp. 2528-.
- Guy, D., and J. Sullivan. 1988. The Expectation Gap Auditing Standards. *Journal of Accountancy* 165 (4): 3746-.
- HassinK, H., Bollen, L., Meuwissen, R., and Vries, M., (2009), Corporate fraud and the audit expectations gap: A study among business managers, *Journal of International Accounting, Auditing, and Taxation*, Vol. 18, pp. 85100-.
- Højskov, L. (1998). An Exploratory Survey of Materiality Among Financial Analysts & Auditors in Denmark, *Working Paper at Southern Denmark Business School, Kolding, Denmark* . Europe.
- Hudaib, M.; Haniffa, R.(2007)., “Locating Audit Expectations Gap within A Cultural Context: The Case of Saudi Arabia”, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol.16 (2), pp. 128-.
- Humphrey, C. G. (1997). Debating audit expectations gap, in Sherer, M. and Turley, S. (eds), *Current Issues in Auditing*, pp. 329-.

- Humphrey, C., Moizer, P. and Turley, S. (1992). The audit expectations gap – plus ça change, plus c'est la même chose? *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 3, pp. 13761-.
- Humphrey, C., Mozier, P. and Turley, S. (1993), "The audit expectation gap in Britian: an empirical investigation", *Accounting and Business Research*, Vol. 23 No. 91A, pp. 395411-.
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) (2010) International Standard on Auditing ISA 240: the auditor's responsibilities relating to fraud in an audit of financial statements, In *Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements*, IAASB, International Federation of Accountants (IFAC), New York, pp. 155185-.
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) (2010) International Standard on Auditing ISA 700: Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements, In *Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements*, IAASB, International Federation of Accountants (IFAC), New York, pp. 653674-.
- Jennings, M., Reckers, M.J. and Kneer, D.C. (1993), "The significance of audit decision aids and precase jurists' attitudes on perceptions of audit firm culpability and liability", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 9, Spring, pp. 489507-.
- Liggio, C., (1974), "The Expectation Gap: The Accountant's Waterloo", *Journal of Contemporary Business*, Vol. 3, pp. 2744-.
- Limperg, T. (1932). *The social Responsibility of the Auditor*, reproduced in Limperg Institute (1985). The Netherlands: Limperg Institute.
- Lin Z.J. and F. Chen. (2004). An empirical study of audit 'Expectation Gap' in the People's Republic of China, *International Journal of Auditing*, 8: 93115-.
- Low, A.M (1980), *The Auditor's Detection Responsibility: Is there An "Expectation Gap?,"* *Journal of Accountancy*, Vol.150, October, pp.6570-.
- McEnroe, J.E. and Martens, S.C. (2001), "Auditors' and investors' perceptions of the 'Expectation Gap'", *Accounting Horizons*, Vol. 15 No. 4, pp. 34558-.
- Monroe, G.S. and Woodliff, D.R. (1993), "The effect of education on the audit expectation gap", *Accounting and Finance*, Vol. 33, May, pp. 6178-.
- Pierce, B. and Kilcommins, M. (1996). *The audit expectations gap: The role of auditing education*, Dublin City University Business School Research Papers No. 13.
- Porter, B. (1993). An empirical study of the audit expectations-performance gap, *Accounting and Business Research*, Vol. 24, Winter, pp. 4968-.

- Porter, B. and Gowthorpe, C. (2004). Audit expectations-performance gap in the UK in 1999 and comparison with the gap in New Zealand in 1989 and in 1999, Edinburgh: The Institute of Chartered Accountants of Scotland.
- Porter, B., Simon, J. and Hatherly, D., (2008), Principles of External Auditing, John Wiley & Sons, Ltd.
- Power, M. (1994). The Audit Explosion, London: Demos.
- Robinson, J. and Lyttle, J. (1991). The Audit Expectations Gap in Ireland, A Report commissioned by the Auditing Practices Review Committee of The Institute of Chartered Accountants in Ireland.
- Schelluch, P. (1996), "Long-form audit report messages: further implications for the audit expectation gap", Accounting Research Journal, Vol. 9 No. 1, pp. 4855-.
- Sidani, Y. M. (2007). The audit expectation gap: Evidence from Lebanon. Managerial Auditing Journal, 22(3), 288–302.
- Sikka, P. (1992). Audit policy making in the UK, The European Accounting Review, Vol. 1(2), pp. 34992-.
- Sikka, P., Puxty, A., Wilmott, H. and Cooper, C. (1998). The impossibility of eliminating the expectations gap: Some theory and evidence, Critical Perspectives on Accounting, Vol. 9(3), pp. 299330-.
- Sweeney, B. (1997), "Bridging the expectations gap – on shaky foundations", Accountancy Ireland, pp. 1819-.
- Tricker, R. I. (1982). Corporate accountability and the role of the audit function, in Hopwood, A. G. M., Broomwich and Shaw, J. (eds). Auditing Research: Issues and Opportunities, London: Pitman.